

الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع المشارة  
 كالتب والقوس فانه لم يعتبر فيهما نحو هو الصيغ  
 فيهما كالانثاب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعها  
 او على انثاب والقوس فلا يندوز في هذه الجموع  
 وال قاعدة للاسم المخرج ليدل من مخالفتها ان  
 ثمة اين كالم فيهما بالتدور ومن هذا بين الفرق  
 بين التناز والمعدول او تقدير اي فردا كانت  
 عن اصل تقديره ومن يكون الاشئ الى تقديره و  
 فرضه منع الصرف الاشارة كعموم ذلك لانها  
 لما وجد في تقديرها ولم يوجد فيهما سبب فاهل  
 اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود

الاصل

اصل ولم يكن فيها دليل على وجود اصل غير منع الصرف  
 قدر فيهما ان اصلهما عامر ولفظ عدل عنهما الى  
 ولفظ عدل عنهما الى عدل ولفظ عدل عنهما الى عدل  
 اراد بها بياض ما هو على نعال علميا للديان المؤنثة  
 من غير روات الر في لغة بني تميم فانهم اعتبروا  
 العدل في هذا الباب حملا على روات الر في  
 العلم المؤنث مثل ضمير وضمير وبنوا فانها  
 بينية وليس فيها الاسباب العلمية والتأنيث  
 والاسباب لا يوجبان البناء فاعتبر في العدل  
 كتحصيل سبب البناء فاعتبر في العدل التحصيل  
 سبب البناء فاعتبر في عدلها مما جعله معيارا في

Copyright © King Saud University